عجيب أمور.. غريب قضية!!

سليمان الخطيب
S_d_alkhateeb@yahoo.com

مأساة الجسر

من كان المسؤول: الجسر.. أم الأئمة!!.

جو شاعري

كشفت لي مصادر من قلب الأحداث أن وزيرا تشهد وزارته أسوء أداء في العراق الجديد، يواجه تهمة التحرش الجنسي بإحدى موظفات وزارته.

صديقي اللئيم علق على الخبر قائلا: آه.. الآن عرفت لماذا يحرص السيد الوزير على جعل الدنيا عندنا ظلام.. في ظلام!!.

حداد

وبهذه المناسبة الحزينة: بعد صراع مرير بدأ عام ١٩٩١ مع مرض "الحصار"، وصراع أكثر مرارة مع "الفساد الإداري وغير الإداري" بدأ بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، أدعوكم للوقوف معي دقيقة صمت حدادا على المرحومة "الكهرباء الوطنية"، وكل ما يتعلق بها ويعمل بواسطتها، مبتهلين إلى الله العلي القدير أن يصب جام غضبه على كل من كان السبب، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

تقبل التعازي يوميا في منزل كل عراقي أثناء تشغيل المولدة الكهربائية!!.

تركة ثقيلة

اعترف مسؤول كبيرة في الحكومة العراقية نعمود "عجيب أمور.." أن الوضع المتردي الذي يعيشه العراق اليوم إنما هو بسبب التركة الثقيلة التي أورثها لنا النظام السابق ووصلت إلينا بكل ثقلها.. بما في ذلك الدكتاتورية والفساد الإداري و.. عمك خالك!!.

دستور

في ظل انشغال الناس بالأحداث الأخيرة ولا سيما مأساة الجسر و.. إعصار كاترينا، ترددت أنباء عن أن أحدهم استولى على نسخة مسودة الدستور العراقي وتوجه بها إلى جهة مجهولة، وممثلو الأمم المتحدة يدعون إلى حملة للبحث عنها بهدف طبع ٥ مليون نسخة منها !!.

استراحة

قرأتُ في برجي قبل ايام أن مطلع أيلول سيشهد الكثير من الرومانسية مع إمكانية تحول العلاقة إلى "تجسيد" حقيقي.

نحن الآن ٤ بالشهر، "وفي دهوك وتوابعها ٥ بالشهر، ولحد الآن.. ماكو لا تجسيد ولا هم يحزنون!!.

عناوين في الأخبار

- بعد استمرار تعرضهم للقتل والخطف، منظمات تعنى بشؤون الرجال في العراق تطالب بضمان حقوقهم ومساواتهم بالمرأة!.

- عقب الأضرار البشرية والمادية الكبيرة التي لحقت بالولايات المتحدة: أبو مصعب الزرقاوي يدعو الآنسة كاترينا للالتحاق بتنظيمه في العراق!.

- بعد إكمالها خطة الانسحاب بنجاح، الحكومة الإسرائيلية تقدم تقريرا عن العملية للحكومة الإمبركية مصحوبا بهامش: للتفضل بالطلاع والاستفادة منها قريبا!!.

- صدام يبارك خطوبة حفيدته نبع حسين كامل لأحد أولاد عمومتها المقيم في الأردن، لكنه يشترط أن يكون عزت الدوري هو المأذون عند عقد القران!.

ضحك

كشفت دراسة طبية جديدة أن الضحك لمدة ١٥ دقيقة يوميا يقلل خطر الإصابة بالنوبة القلبية والجلطة لأن الضحك يوسع الأوعية الدموية ويزيد معدل انسياب الدم.

وقد أجرى معهد متخصص مسحا في العراق بيّن أن نسبة العراقيين الذين يمكن أن يحققوا هذا الرقم من الضحك بلغت ٠% فاصلة صفرين!!.

قصة قصيرة

بينما كنت في وسط بغداد الأربعاء الماضي، لكي أشتري لي فانوس عدد ٢ نوع LG أو توشيبا، اكتشفت أن كل المعروض في السوق إما صيني أو تايواني أو موزنبيقي، ولكن.. ليس هذا هو الموضوع.

الموضوع أنه فجأةً حدث الآتي:

تظاهرة حاشدة وصاخبة من الشرق تحمل لافتات مصحوبة بهتافات تصل عنان السماء وهي تقول: نعم.. نعم.. للدستور. ثم وفي ذات الوقت تظاهرة أخرى حاشدة وكبيرة قادمة من الغرب تحمل لافتات مصحوبة هي الأخرى بهتافات تصل عنان السماء قائلة: كلا.. كلا .. للدستور.

التقت التظاهرتان في ساحة الطيران، وبدا واضحا أن صدامات عنيفة ستقع بين الجانبين بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة التي كان يحملها كلا الطرفين.

ولكن.. ولانتهاء المساحة المخصصة لهذه الفقرة في الجريدة: البقية في العدد القادم!!.

تبرّمَ سنحاريب.. واستاء حمورابي!!

يحدونا كبير الأمل بلجنة صياغة الدستور.. وواضعيه، أن يعيدوا النظر مجددا طالما تركت نهايات مفتوحة في مواده وفقراته التي غيبت حقوق قوميات حفرت بأظافرها وأسنانها تاريخ العراق في قلب الزمن وروت بدمائها باسقات نخيله

حميد الموسوي/ بغداد

عشقناه.. قلنا فيه ما لم يقل ولها في معشوقته.. تخيلناه فريداً لا يضاهى وعالياً لا يدانى.. حسبناه الإمل.. ونفذ صبرنا "ونحن صناع الصبر" بانتظار مولده.. وتمنيناه بوك ماشياً.. فولد معاقاً!، حتى بدا وكأن الذين كتبوه.. وضعوه لأنفسهم وليس لوطن غارق في مشاكله السياسية والأمنية. وليس لشعب عانى الأمرّين من حقب السلطة الاستبدادية القمعية طيلة عقود سود، وتنفس لأول مرة في تاريخه المعاصر رياح الحرية، وتنسم بعد سني القهر والحرمان هبوباً من رذاذ الديمقراطية!، كل يسحب النار لقرصه، من زايد على نقاط يهلل لها أعداء العراق، ومن زرع ڤقرات حجر عثرة لو نفذت لأختلف على غيرها، ومن لم يستطع الإنفكاك من أسر أفكاره الشمولية فوجد لها أرضاً خصبة في مسودة الدستور، ومن.. ومن!.

كم دعونا أن يكون بعيداً عن أحابيل الساسة وتطلعات أصحاب النفوذ.. ورجونا أن يكون ضماداً شافياً، لكن يبدو إننا كنا أبرياء وحسني نية أكثر من اللازم، وكنا متفائلين لى حد العمى!.

حين وضعنا ثقتنا، وأسلمنا رقابنا.. وتدافعنا ندافع الملهوفين الذين لا يبصرون سوى حاجاتهم. لسنا نادمين.. ولا نريد تحميل القيادات الوطنية أدنى منّة، وما قدمناه إنبثق من صميم وطنيتنا وحرصنا على نجاح العملية الانتخابية.. وما ضحينا من أجله يستحق التضحيات الجسام طالما صب في مصلحة العراق الجديد، ونفس هذا الحرص يدفعنا.. للعتب بمرارة.. خوفاً على منجزات التغيير.. وطمعاً في تحقيق المزيد من المنجزات.. وإعادة ما اغتصب من حقوق.. ورفع ما تراكم من حيف وغبن.

صحيح إن وجود حالة من عدم التوافق التام، لا تزري بالدستور.. وصحيح أن تسجيل إعتراض هنا.. واختلاف هنا.. ورفض لا يعني عدم شرعية الدستور، فليست هناك دساتير ولا قوانين في العالم اكتسبت التوافق التام. لكن وضع العراق الجديد وخصوصيته التي تختلف شكلاً ومضموناً مع اوضاع العالم العربي والمحيط الإقليمي حتمت صياغة دستوره صياغة خاصة تنسجم ووضعه المتفرد، وأوجبت إختلافه عن جميع دساتير العالم. يعزز رأينا هذا ويدعم تصورنا وجود هذا الكم الهائل من الإرث الحضاري وبعمق الآف السنين في مجال سَن الشرائع والقوانين وفي كافة المجالات، كما أن المستوى الفكري والفقهي والقانوني والسياسي الذي يتمتع به المختصون من مفكرينا وسياسينا وقادة الأحزاب والحركات الوطنية لا يرقى اليه الشك.. ولا يقبل ابداعا عن الأفكار المعاصرة. وهذا من أول الأسباب التي جعلتنا نطمئن الى ولادة دستور رائد متفرد.

لسنا مع الأصوات المتصيدة في الماء العكر.. الباحثة عن عثرة هنا وكبوة هناك لتجعل منها بالونا إعلاميا للتشهير.. مع إنها تعيش نظاماً عشائرية ما عرفت الدستور يوماً على امتداد وجودها.

ولسنا مع المواقف التي تتباكى خوفاً على العراق ومستقبله "زوراً وبهتاناً وهي التي تمد الإرهاب بكل ما يحتاجه لذبح العراقيين وتدمير بنيتهم التحتية".

نحن مع العراق الجديد.. ومع وحدته الوطنية الصادقة.. ومع دستوره الجديد يحدونا كبير الأمل بلجنة صياغته.. وواضعيه، أن يعيدوا النظر مجددا طالما تركت نهايات مفتوحة في مواده وفقراته التي غيبت حقوق قوميات حفرت بأظافرها وأسنانها تاريخ العراق في قلب الزمن وروت بدمائها باسقات نخيلة.

صلاح زينل

العلمانية والدستور

العلمانية

كتابات: د. رياض الأسدي

مقدمة ضرورية

لا بد في البداية من ان نقوم بتصحيح مفهوم "العلمانية" في الذهنية العامة للناس في العالمين العربي والإسلامي، فقد ارتبط ومنذ وقت طويل مصطلح العلمانية بمعاداة الدين أو الإلحاد أحيانا، ويعود سبب ذلك الى طبيعة الترجمات السيئة لهذا المصطلح والى سيادة جو غريب من مناوئة الفكر القادم من الغرب عموما.. ولو نظرنا مليا في عمق التاريخ الأوروبي الحديث نجد ان العلمانية الأوروبية لم تقم على معاداة الدين إلا في مدة زمنية قصيرة حيث كانت الكنيسة ومؤسساتها هي المهيمن الوحيد على الحياة السياسية والفكرية في أوروبا. ومن الخطأ تعريف العلمانية في كونها تعادي الأديان بل أنها بطبيعتها تعمل على حماية الأديان "اللائيكية" من تعديات الدولة أو غيرها من الجهات السياسية أو الإجتماعية، وهي صمام أمان لعموم عمليات السلم الأهلي.

وكان الفكر الترجمي التبسيطي أو الإنشائي الإسلامي قد وجد- في محض دفاعه عن نفسه- بأزاء تحديات فكرية مهمة في عملية رفض دائم وغير توكيدي لكل ما أنتجه الغرب، وتصور العاملون في الفكر الإسلامي بأن الرفض وصبّ الإتهامات هي فرصة أولية وكافية في محاولة التملّص من المواجهة الكبرى مع سيل الأفكار والمفاهيم والبناءات الفكرية التي أعقبت مرحلة النهضة الحديثة، والتي قدّرها بعض الباحثين في مدة منتصف القرن الثامن عشر على وجه التحديد مما أوقع الفكر العربي بعد ذلك في إشكالات كثيرة منها مسألة العلمانية والموقف منها.

ارتبطت فكرة العلمانية بفكرتي "العلمنة" أي العودة على العلم في وضع الدساتير والدولة الحديثة المبنية على القانون والمؤسسات والتي مهدت لها الثورة الجليلة "Glorious Revolution" عام ١٦٨٨ وثورة الإستقلال الأميركية والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وما أعقبها من ظهور أفكار الفصل بين السلطات الثلاث عمليا، والتي سبق وان طرحت من قبل في كتاب "روح القوانين" لمونتسكيو قبل ذلك، فضلا عن صدور أول إعلان عن حقوق الإنسان آنذاك. لكن التراجع الكبير الذي انتاب الثورة الفرنسية وما أعقبها من إعدامات على يد روبسبير، ثم إنتقال فرنسا الى الملكية من جديد حيث أعلن نابليون بونابرت نفسه امبراطورا وشنّ أعنف الحروب في أوروبا، التي كان من بين اهدافها نشر الافكار المعادية للانظمة الملكية الاتوقراطية وبعد هزيمته في معركة واترلو ١٨١٥ اعادت الحكم المستبد الى اوروبا وظهرت الفاشية الأيطالية والنازية الألمانية اللتين كلفتا أوروبا والعالم أكثر من "٦٠" مليون قتيل وشهد العالم من خلالها أبشع الجرائم الإنسانية التي تمثلت في ضرب هيروشيما وناغازاكي المدينتين اليابانيتين بالقنبلة النووية عام ١٩٤٥ من قبل الولايات المتحدة ناهيك عن سلسلة الحروب المحلية والإقليمية التي انتابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك المجاعات والأوبئة والإنقلابات العسكرية والحروب الأهلية إبان مدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق التي دفع ثمنها المآسي التي تعرضت لها شعوب العالم الثالث والتي لا تقل أهمية عما لحق بالعالم من دمار إبان الحرب العالمية الثانية.

كان لنهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وظهور الديمقراطيات الجديدة في العالم أثره البالغ في عودة الدولة الحديثة المبنية على المثل والقيم الإنسانية الوضعية على الظهور بقوة من جديد في أوروبا حيث كانت الديمقراطية والعلمانية في الهند من أكبر المدارس التي بقيت تمارس دورها الكبير منذ إستقلال الهند عن الإستعمار البريطاني عام ١٩٤٧ . كما أن إنهيار الأفكار الإستعلائية في أوروبا وآسيا قد فتح الباب على مصراعيه أمام تجارب الديمقراطيات الغربية الألمانية والإيطالية واليابانية. كما ان إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق كأعتى "إمبراطورية دكتاتورية" عرفها التاريخ الإنساني قد هيأ العالم من جديد على تقبّل الأفكار الديمقراطية والعلمانية.

أهمية العلمانية في الدستور العراقي الدائم

تحاول بعض التجارب التي تصف نفسها جزافا- وعن خجل- بالديمقراطية من خلال إعطائها صفات "تمييزية" كالديمقراطية المسيحية أو الديمقراطية الإسلامية أو الديمقراطية اليهودية كما هو عليه الحال لدى الجماعات المتطرفة في إسرائيل. وتحاول بعض الدول أو الأحزاب الدينية أو القومية والعرقية والطائفية أن تجعل من الديمقراطية مجرد "آليات عمل" يمكن التحكم بها على وفق فلسفة الدولة الدينية والقومية أو إيديولوجية تلك الحركة أو ذلك الحزب، بل قد يطال الأمر أن ترتبط فكرة "الديمقراطية" بزعيم سياسي معين أيضا أو قائد روحي.. وذلك أغرب ما يلحق بالفكر من تشويه وتعمية لكي تمارس الدكتاتورية دورها تحت "يافطة" جديدة. ومن هنا يجري "انتقاء" ما يحلو ورفض ما لا يحلو، ومن ثم يصار الى توليفة معينة يطلق عليها صفة الديمقراطية جزافا.

ان صفة العلمانية يتوجب أن تكون واحدة من الصفات الأولية الثابتة في الدستور العراقي الدائم، كما انها تكون الأرضية العريضة لحل مختلف المشكلات الفكرية والعملية التي تواجه كتبة الدستور غالبا. وفي وضع كالعراق المتعدد الأديان والقوميات والمذاهب والطوائف والأثنيات تكون العلمانية حلا مثاليا لمجمل المشكلات التي تواجه كتبة الدستور، أما ان نطلق على دولة العراق صفة دينية أو قومية كصفتي الإتحادية تارة أو الإسلامية تارة أخرى أو أي صفة لاحقة مقترحة من هذا الطرف أو ذاك فإنها سوف تضع كاتبي الدستور أمام معظلات لا أقبل لهم بها، خاصة إذا علمنا بأن قانون إدارة الدولة قد أجاز إعتراض ثلاث محافظات على الدستور كشرط لإلغائه ومن ثم حل الجمعية الوطنية وقيام إنتخابات جديدة.

ولذلك ووفق هذه النظرة فان من الصعب تكوين دستور عراقي يتصف بالرؤيا الدينية أو المسوح القومية بأي حال من الأحوال، فحينما نعود الى تجربة تشكيل الحكومة الإنتقالية العراقية الحالية، والصعوبات التي واجهتها بسبب أنظمة التوافق والمحاصصة فمن الطبيعي أن تكون الصعوبات أشد وأنكى في حال إتباع الأسلوب ذاته في عملية صياغة الدستور. أما ان نحل مسألة الصفة الإتحادية "الفدرالية" من الكرد مقابل القبول بصفة "الإسلامية" كنوع من التوافق فهذه من أكثر الأخطاء الكارثية الكبرى التي ستحل بالعراقيين حتى يكون- بعد مدة- ثمة صعوبات كأداء تحول دون كتابة دستور دائم مما يفتح الباب على مصراعيه لدعة التقسيم والتشرذم.

ومن البؤس السياسي على أية حال أن نجد بأن حلولا "توافقية" تكون في الدستور أيضا. فالدستور الدائم ليس "استحقاقا إنتخابيا" على الرغم من ان هذا الإستحقاق ينتابه الحيف بسبب عدم مشاركة فئات مختلفة من أبناء الشعب العراقي في العملية الإنتخابية ولأسباب مختلفة. وليس الدستور الدائم عملية سياسية محضة تقوم بها أحزاب معينة، فهو وثيقة كبرى تبقى لأجيال عديدة، ومن هنا فأن القائمين على وضع قواعدها وأسسها يجب أن يكونوا من المختصين في هذا المجال، وهم من يقوم بعرض ما يرون على الجمعية الوطنية للرأي وليس العكس تماما كما يحدث الآن حيث يكون المختصون ممن يعملون في الصياغات اللغوية النهائية فقط!. ولذلك فأن العلمانية في شقها العلمي "العلمنة" يمكن ان تمنح واضعي الدستور إمكانات مهمة في وضع أرضية عامة يقبل بها الجميع.

العلمانية في دساتير العراق الدائمة والمؤقتة

كانت العلمانية هي الصيغ السائدة في جميع الدساتير العراقية للعراق. بيد ان عام ١٩٧٠ قد أنتج دستورا عمانيا آخر من رضع لجنة دستورية خاصة. وكان الطابع "العروبي" للعراق هو السائد نسبيا في ذلك الدستور على الرغم من إشاراته الى ضرورة حل المسألة الكردية سلميا، ومنح الكرد حقوقهم القومية وكذلك الأقليات المتآخية الأخرى. ومن المؤاخذات الكبيرة على ذلك الدستور المؤقت هو بقاؤه حبيس الورق، فالمادة ٣٧ منه على سبيل المثال كانت قد حظرت أعمال التعذيب في السجون والإعتقالات الكيفية وغيرها من مراعاة حقوق الإنسان العراقي، لكن الواقع كان قد شهد وضعا نقيضا لذلك على نحو مخيف مما يؤكد لنا دائما بان أي دستور تكمن قوته في تنفيذه واحترام نصوصه وقيام محاكم متخصصة بذلك.

ان العلمانية في الدستور العراقي تعني- من معانيها الكثيرة- الحفاظ على حقوق الإنسان العراقي وضمان السبل الكفيلة دستوريا بقيام ذلك. ولكي لا نقع في الأخطاء القاتلة السابقة نفسها، فالدستور ليس وثيقة تتباهى بها الأمم والشعوب المتحضرة فحسب، بل ان قوتها في تطبيق بنودها، ويكفي العراق بأنه من أقدم الأمم على الأرض- إن لم يكن أولها- التي قامت بوضع أول دستور دائم تمثل في شريعة حورابي.